تحقيق

ميرنا الشدياق

70% من الأسر اللبنانية عاجزة عن تأمين حاجاتها إتساع الهوّة بين زيادات على الأجورً وارتفاع في الأسعار

يشهد لبنان منذ عام 2019 انهيارا اقتصاديا صنفه البنك الدولي من بين الاسوأ في العالم. فالمواطن اللبناني تتحكم به سلسلة "كوابيس" مالية، نقدية، اجتماعية. وقد تسلق لبنان سلم "الاسوأ" وفق المقاييس العالمية، لناحية اكلاف المعيشة ومؤشرات الحياة ونوعيتها. فيما خسرت الليرة اللبنانية اكثر من 98 في المئة من قيمتها

تشير تقارير دولية الى ان 80 في المئة من سكان لبنان يعيشون تحت خط الفقر، و70 في المئة من الاشخاص يواجهون صعوبات في التأقلم مع النفقات المتزايدة. اغنياء اصبحوا فقراء، وفقراء زادوا عوزا وحاجة، فيما انحدرت الطبقة الوسطى الى آخر درجات السلم الاجتماعي. ارتفعت كلفة معيشة الاسرة اللبنانية بحيث تعجز الاكثرية الساحقة من الاسر عن تحملها، فمع انهيار الليرة وما نجم عنها من ارتفاع في الاسعار، ومع تسجيل ارتفاع اضافي بسبب الازمات العالمية من حرب اوكرانيا الى حرب غزة وتحويل طرق النقل البحرية، جاءت الزيادات التي شهدتها الاجور اقل وادنى بكثير من ارتفاع الاسعار فيما تتسع الهوة.

قبل عام، وتحديدا في نيسان 2023، كانت تكلفة المعيشة للعائلة اللبنانية (من 4 افراد) تقارب 39 مليون ليرة (نحو 438 دولارا) وذلك من دون احتساب الصحة والاستشفاء، بينما راوحت هذه التكلفة في تشرين الاول 2022 بين 20 مليون ليرة و26 مليونا. وهذا يعني ارتفاعا خلال ستة اشهر بنسبة ما بين 95 و196 في المئة.

الا ان ارقام التضخم لم تقف عند هذا الحد، واستمر ارتفاع تكلفة المعيشة للعائلة ليبلغ وفق آخر احصاءات "الدولية للمعلومات" الى 52 مليون ليرة شهريا (582 دولارا) في القرية، والى 71 مليون ليرة (794 دولارا) في المدينة، وذلك في بداية شباط 2024 من دون احتساب الكلفة الصحية.

هذه الارقام مرشحة لأن تشهد قفزة جديدة مع تطبيق الضرائب التي لحظتها موازنة السنة الحالية. علما ان جدول التكلفة المعيشية التي تواجهها عائلة مكونة من 4 افراد كما وردت في احصاءات "الدولية للمعلومات"، يبين ان الارقام هي اقل من الواقع وتلحظ تقشفا كبيرا يصعب على العائلات الالتزام به، لانه بالكاد يؤمن الحد الادنى من حاجاتها.

الباحث في "الدولية للمعلومات" محمد شمس الدين.

الارقام تظهر استمرار تفاقم الازمة الاقتصادية في لبنان، مع ارتفاعات جنونية في الاسعار تؤثر بطريقة مباشرة على حياة المواطنين وتفقدهم القدرة على شراء حاجاتهم الاساسية. فعلى الرغم من ثبات الليرة واستقرارها عند مستوى 89000 ليرة لبنانية، الا ان اسعار السلع اخذة في الارتفاع، بحيث حافظ لبنان على مركزه المقلق كواحد من اكثر بلدان العالم تضررا من ارتفاع اسعار الغذاء، محتلا المرتبة الثانية عالميا من حيث اعلى نسبة تضخم اسمية في اسعار الغذاء خلال الفترة بين كانون الاول 2022 وكانون الاول 2023، وفق تقرير للبنك الدولي. اما بالنسبة الى التضخم الحقيقي، فقد احتل لبنان المرتبة الثالثة بنسبة تغير سنوي في اسعار الغذاء بلغت 15 في المئة خلال الفترة نفسها.

مع بداية شهر رمضان، اظهرت دراسة مثلا قامت بها "الدولية للمعلومات" حول سعر طبق الفتوش وهو من اساسيات اطباق الافطار، فتبين ان كلفة اعداد طبق الفتوش تبلغ 174,127 ليرة لبنانية.

وقد ارتفعت كلفة مكونات هذا الطبق خلال الاعوام الماضية، كما يلي:

- في العام 2020 بلغت 4,250 ليرة.
- في العام 2021 بلغت 12,287 ليرة اي بارتفاع نسبته 189%.
- في العام 2022 بلغت 50,500 ليرة اي بارتفاع نسبته 311%.
- في العام 2023 بلغت 174,127 ليرة بارتفاع مقداره 123,627 ليرة ونسبته 245%.
- في العام 2024 بلغت 287,970 ليرة اي بارتفاع عن العام الماضي مقداره 113,843 ليرة ونسبته 65.3%. وفي حال احتساب سعر الكلفة وفقا لسعر صرف الدولار في السوق السوداء حينها واليوم، يتبين انه كان يبلغ نحو 1.58 دولار (وصل سعر صرف الدولار في 22-3-2023 الى 110 الاف ليرة) وارتفع اليوم الى 3.2 دولارات (مع سعر صرف الدولار 89,500 ليرة) اي بارتفاع نسبته 102%.

مع بداية شهر رمضان، وفي اليوم الاول للصوم، تبين للدولية للمعلومات ان اسعار الخضروات والمواد التي تدخل في تحضير طبق الفتوش لـ5 افراد قد ارتفعت، يوم الاثنين في 11 اذار 2024، بنسبة كبيرة عن يوم الاثنين 4 اذار 2024، اي قبل اسبوع واحد. فقد ارتفع سعر الحامض بنسبة 100%، والخس 33.3%، فيما ارتفع سعر الخيار 43%.

في هذا السياق، اجرت "الامن العام" حوارا مع الباحث في "الدولية للمعلومات" محمد شمس الدين للاطلاع اكثر على ما تعنيه هذه الارقام بالنسبة الى معيشة الاسر اللبنانية.

■ كيف تبدلت حياة اللبناني المعيشية منذ بداية الازمة في عام 2019؟

□ منذ الانهيار الكبير الذي بدأ يشهده لبنان في نهاية العام 2019 والمستمر حتى اليوم، انهارت القدرة الشرائية لدى معظم العاملين في لبنان. قلة قليلة من المؤسسات في القطاع الخاص حافظت على مستويات الرواتب بالدولار، بينما اكثرية المؤسسات في القطاع الخاص عمدت الى خفض الرواتب تدريجا، فهناك من يتقاضى 25% او كحد اقصى 50% مما كان يتقاضاه قبل الازمة. اما في القطاع العام، فلم تدخل اي تعديلات على الرواتب بل ما حصل هو اعطاء مساعدات اجتماعية. بداية، اعطي الموظف في القطاع العام ما يعادل راتبين اساسين بحيث يصبح الحد الادنى مع الراتب 5 ملايين وصولا الى 12 مليونا، ثم اعطي 4 رواتب واخيرا راتبين بحيث اصبحت تقريبا مستويات الرواتب في القطاع العام بالاضافة الى بدل صفائح البنزين بين 35 مليونا وصولا الى 70 او 100 مليون ليرة. الا ان هذه الرواتب تمثل فقط 25 الى 30 في المئة مما كان يتقاضاه الموظف في القطاع العام قبل الازمة. كما ان تعويضات نهاية الخدمة قد تآكلت بشكل كبير، اذ ان الموظف الذي يتقاعد كان يحصل على 100 مليون ليرة فيما يحصل اليوم على 200 مليون، لكن الـ100 مليون كانت توازي 70 الف دولار، اما اليوم فتوازي 2500 دولار، وبالتالي ان جنى العمر الذي هو الراتب التقاعدي او تعويض نهاية الخدمة قد تبخر ايضا. لم تعد الرواتب والتعويضات تؤمّن حاجات الاسرة اللبنانية. لذا تبين لنا من خلال الدراسات ان الحد الادنى للاجور للاسرة يجب ان يكون حوالى 52 مليون ليرة. يضاف الى ذلك، ان الاسعار ترتفع اكثر من الزيادات على الاجور. فقمنا مثلا بقراءة حول طبق الفتوش هذا العام الذي كانت كلفته العام الماضي 174 الف ليرة اي ما كان يوازيه دولار و60 سنتا، فاصبحت كلفته هذا العام 288 الف ليرة اي ما يوازي 3 دولارات و20 سنتا. بالتالي، تضاعفت قيمته بالدولار. ولقد لاحظنا ارتفاعا كبيرا في الاسعار سواء المنتجة محليا او المستوردة، اما نتيجة ارتفاع الاسعار في دول المنشأ نتيجة حرب اوكرانيا او نتيجة النقل في البحر الاحمر. علما اننا نشهد في لبنان انعداما تاما للرقابة، بحيث باتت مثلا اسعار الخضروات والفواكه في سوق الجملة اقل بـ70 في المئة عما هي في سوق المفرق، حتى ان اسعار بعض السلع المستوردة في لوائح الاستيراد اقل مرتين او ثلاث من اسعارها في السوبرماركت. تجدر الاشارة، الى انه بسبب غياب القطاع المصرفي، بات فقط في امكان كبار المتمولين الاستيراد، لانه في الماضي كان في استطاعة كل شخص الحصول على قرض من البنك ليستورد البضاعة. اما اليوم، فان الاستيراد بات محصورا بكبار المتمولين لانهم يملكون الاموال في ظل الاوضاع الحالية للقطاع المصرفي، واصبح الاستيراد في لبنان اشبه بالاحتكار. اذ ان هناك سلعا يستوردها اشخاص معينون باتوا يتحكمون بالاسعار. هنا اشير الى انه بسبب ارتفاع الاسعار والضرائب والرسوم التي استحدثت في العام 2024، ستكون حياة اللبنانيين اصعب في الاشهر المقبلة.

■ كيف اثر ارتفاع الاسعار منذ بداية الازمة حتى اليوم على معيشة المواطن؟

□ قبل الازمة كان سعر غالون المياه 5 الاف ليرة اي ما يعادل 3,3 دولارات ثم ازداد سعره تدريجا حتى بلغ 250 الفا، اي ما يوازي قيمته بالدولار قبل الازمة. ما احاول قوله ان الاسعار استعادت مستوياتها الى ما كانت عليه قبل الازمة، اي القيمة نفسها بالدولار، في حين ان الرواتب والاجور ◄

جدول الكلفة المعيشية الشهرية لاسرة لبنانية متقشفة في القرية او في المدينة، محتسبة وفق البنود المعتمدة عادة

البنود المعتمدة	في القرية (الكلفة بالدولار الأميركي)	في المدينة (الكلفة بالدولارالاميركي)
السكن- ايجار	150	300
السكن تملك او مجاني	-	-
المياه: اشتراك الدولة+ مياه الشرب	22	30
الكهرباء (100 كيلو واط شهريا)	40	40
ضريبة البلدية والاملاك المبنية	1	5
الاتصالات	10	10
السلة الغذائية الاستهلاكية	250	300
المواصلات(صفيحتا بنزين شهريا)	34	34
الكساء(ملابس+احذية)	25	25
التدفئة	10	10
التعليم والنقل المدرسي	40	40
المجموع	582	794

المصدر: اعداد "الدولية للمعلومات" استنادا الى الاسعار في القطاعات المذكورة.

جدول اسعار الخضار والمواد التي تدخل في تحضير طبق فتوش يكفي لخمسة أفراد بين الاثنين 4-3-2024 والاثنين 11-3-2024.

النوع	كيلو	السعر يوم الاثنين في 4-3-2024	السعر يوم الاثنين في 11-3-2024	الكمية المطلوبة لتحضير طبق لـ5 افراد	السعر (بالليرة اللبنانية)
بندورة	1	70,000	80,000	300 غرام	24,000
خيار	1	70,000	100,000	200 غرام	20,000
بصل	1	100,000	100,000	100 غرام	10,000
بقدونس	ضمة	20,000	40,000	نصف ضمة	20,000
نعناع	ضمة	25,000	40,000	نصف ضمة	20,000
فجل	ضمة	25,000	40,000	ربع ضمة	10,000
بصل أخضر	ضمة	50,000	70,000	من 15% الضمة	10,500
خس	1 خسة	75,000	100,000	ربع خسة	25,000
فليفلة	1	140,000	140,000	150 غراما	21,000
ثوم	1	300,000	300,000	50 غراما	15,000
حامض	1	35,000	70,000	200 غرام	14,000
سماق	1	750,000	750,000	50 غراما	37,500
زيت زيتون	لتر	840,000	840,000	60 ملم	50,400
خبز	ربطة (900 غرام)	45,000	45,000	200 غرام	10,000
ملح	1	21,500	28,500	20 غراما	570
المجموع	-	-	-	1,500 غرام	287,970

المصدر: اعداد «الدولية للمعلومات» استنادا الى اسعار بيع السلع المذكورة في سوق المفرق.

◄ لدى اكثر العاملين تمثل 25 وصولا الى 50% مما كانت عليه قبل الازمة، ما ادى الى هذه الهوة. اليوم مثلا، اشتراك المياه اصبح 13 مليون و200 الف ليرة، فيما العام الماضي كان 4 ملايين و200 الف، وقبله كان 970 الفا، وقبل الازمة كان 300 الف، اي ما يعادل 200 دولار. بالتالي اقترب المبلغ اليوم الى هذا السعر، فهو اليوم حوالى 170 دولارا. علما ان المواطن يدفع فاتورة مياه غير صالحة للشرب، واذا استهلك المواطن ليترا ونصف ليتر من مياه الشرب في اليوم، فان عائلة مكونة من اربعة افراد تحتاج شهريا الى مليونين ونصف مليون قيمة مياه الشرب. كذلك ارتفعت فاتورة الكهرباء، فأي منزل متواضع استهلك مثلا 200 كيلوواط شهريا، عليه ان يدفع 4 ملايين ليرة فاتورة الكهرباء. اذا، الاسعار ترتفع والاعباء كذلك، وسعر الخدمات العامة من مياه وكهرباء ارتفع كثيرا حتى ان صفيحة البنزين وصل سعرها الى 18 دولارا، اي كما كان قبل الازمة. كل الاسعار استعادت المستويات التي كانت عليها قبل الازمة مما يؤدي تلقائيا الى عجز اكثر من 70 في المئة من الاسر اللبنانية عن تأمين حاجاتها الاساسية. بعض العائلات تعمل عملا اضافيا او تأتيها تحويلات من الخارج. في العام الماضي هاجر 180 الف لبناني وقبلهم 60 الفا، ومنذ العام 2012 حتى اليوم هاجر نحو 626 الفا وبالتالي هذه التحويلات من العاملين في الخارج هي الاوكسجين الذي يجعل اكثر من 300 الف اسرة لبنانية، اي ما يعادل مليون لبناني، العيش بشكل لائق ومحترم وتأمين تغطية العجز برواتبهم واجورهم. لذلك، ان هذه التحويلات تساعد الاسر على البقاء والاستمرار ومواجهة اعباء الحياة.

■ على ماذا استندتم لتحديد الحد الادنى 52 مليون ليرة؟

□ اخذنا الحد الادنى مثلا من قيمة ايجار البيت 150 دولارا وصولا الى 700 او 800 وهنا اتوقف عند نقطة مهمة، ففي الماضي كان يحصل 12 الف لبناني على قرض سكني يسدد فيه شهريا ثمن منزله بدل ان يدفع الايجار الذي سيرتفع مرة كل 3 سنوات، وبالتالي يشكل اليوم عبئا شهريا على العائلات اللبنانية لأن لا امكان للحصول على قرض سكني. وحددنا صفيحتي بنزين بدل انتقال في الشهر، ووجود ولدين في المدرسة الرسمية والسلة الغذائية الاستهلاكية 250 دولارا اي بمعدل دولارين للفرد في اليوم وهو الحد الادنى. لم نحتسب كلفة الاستشفاء الصحي، لانه اليوم اذا ادخل اي شخص الى المستشفى في ظل الوضع الصحي الحالي سيدفع حوالى المئة او مئتي مليون ليرة. فاذا لم يكن لديه اي تأمين خاص فان الجهات الضامنة ستغطي 20 او 30 او 40 وسيدفع حوالى 80 مليونا، لذلك لم نحتسب الكلفة الصحية لانها لوحدها تشكل عبئا على الاسرة اللبنانية.